الحكومة تناقش انتشار التسول وفرق عمل لرصد الظاهرة

عرنوس: التدقيق المستمر بإجراءات ترخيص الأبنية وعدم التهاون باشتراطاتها والالتزام بكود الزلازل السوري

نقيب المقاولين لـ«الوطن»: عدم تنفيذ أي بناء إلا من خلال مقاول معتمد ومهندس منفذ

هناء غانم

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس ضرورة المراقبة المستمرة والتدقيق بإجراءات ترخيص الأبنية، وطلب من الجهات الحكومية المعنية ونقابتي المهندسين ومقاولي الإنشاءات عدم التهاون في الاشتراطات الخاصة بتراخيص الأبنية والالتزام بالكود السوري الخاص بمقاومة الزلازل، حرصاً على سلامة المواطنين والحد من الأضرار البشرية والمادية في حال حدوث أي هزة أرضية.

وأوضح عرنوس أهمية السير بخطوات واضحة ومدروسة لتبسيط الإجراءات في الوزارات والجهات التابعة بالتوازي مع تطوير آليات العمل، بما يضمن تقديم الخدمة للمواطنين بأفضل الطرق، مجدداً تأكيد تعزيز المخازين من المواد الأساسية والغذائية وضمان وجودها في الأسواق بكميات كافية وتكثيف الجولات لمراقبة الأسواق.

وكلف رئيس مجلس الوزراء وزارة الصناعة بإعداد رؤية متكاملة لإعادة الألق للصناعات النسيجية، باعتبارها من الصناعات التي تميزت بها سورية على مدى عقود، وتمثل إرثاً حضارياً لسورية، إضافة إلى جدواها الاقتصادية المهمة، مؤكداً تقديم المحفزات والتسهيلات التي تعيد هذه الصناعة إلى مكانتها واعتبارها في مقدمة وأولوية المنتجات السورية.

واستعرض المجلس مذكرة لجنة التنمية البشرية التي قدمتها وزيرة التنمية الإدارية في مجال السياسة القطاعية للوزارات المنضوية في اللجنة، مبينة أن الأهداف الإستراتيجية لقطاع التنمية البشرية تتضمن بناء الهوية الثقافية وتعزيز القيم والنظم التعليمية والنظم الفعالة للرعاية الصحية والاجتماعية والعمل على بناء رأس المال البشري وحوكمة المؤسسات.

وأكد المجلس أهمية التكامل بين السياسات في قطاعات الاقتصاد والخدمات والبنى التحتية والتنمية البشرية والموارد والطاقة التي تشكل بدورها السياسة الكلية لجميع القطاعات.

من جانب آخر، ناقش المجلس بشكل أولي مشروع الصك التشريعي الخاص بالعدالة الإصلاحية للطفل التزاماً بالمبادئ الدستورية السورية التي تولي اهتماماً كبيراً بالطفولة ورعايتها واستكمالاً لتطوير البيئة التشريعية لمنظومة حماية الطفل، وبهدف إعداد منظومة تشريعية واحدة تتضمن كل الجوانب فيما يتعلق برعاية الطفل، وتم الطلب من الوزارات مواقاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالملاحظات على المشروع ليتم الأخذ بها وعرض المشروع مجدداً على مجلس الوزراء لإخراجه بصيغته الجديدة.

واستمع المجلس إلى مذكرة وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والسياحة والإدارة المحلية والبيئة حول انتشار ظاهرة التسول لناحية الأسباب والتشريعات الناظمة لمعالجة هذه الظاهرة ودور الجهات العامة والجمعيات الخيرية ودور الرعاية في ذلك، وأكد المجلس أهمية قيام فرق عمل برصد حالات التسول وإيجاد الآليات المناسبة لمعالجة أسباب حدوث هذه الظاهرة وطرق معالجتها، داعياً إلى ضرورة البحث والتحري عن مشغلي مجموعات المتسولين من الأطفال وإنزال العقوبات القانونية بحقهم.

ووافق المجلس على توصية لجنة الخدمات والبنى التحتية المتضمنة جداول احتياجات مادة المازوت في المحافظات وحسب القطاعات والمعدة من لجان المحروقات في المحافظات للفترة من شهر آب ٢٠٢٤ لغاية تموز ٢٠٢٥.

كما وافق المجلس على عدد من العقود الاستثمارية والخدمية التنموية لدى عدد من الجهات العامة.

وحول تشديد الحكومة بعدم التهاون في الاشتراطات الخاصة بتراخيص الأبنية أكد نقيب المقاولين عبد الرحمن سليمان في تصريح لـ«الوطن» أن التشدد في متابعة التراخيص هو محض اهتمام العديد من الجهات حيث يتم تنفيذ ما جاء في قرار لجنة الخدمات والبنى التحتية حول آلية رخص البناء الجديدة، مؤكداً أهمية تحديد مسؤولية كل طرف من الأطراف ابتداء من صاحب العقار وصولاً إلى المنفذين (المقاول) والمشرفين والمدققين القائمين من مهندسين وغيرهم.

ولفت إلى وجود لجان في نقابة المهندسين للإشراف على المراحل التي تمر بها عملية تشييد الأبنية وأي مخالفة يتم توجيه الإنذار واتخاذ الإجراءات الرادعة التي تخول بسحب التصنيف بشكل نهائي وفق توصية لجنة الخدمات.

وبيّن أن آلية العمل هذه قديمة جديدة والجديد فيها هو المتابعة والالتزام بالقوانين، معتبراً أن ما كان يحدث سابقاً لم يعد مسموحاً به، وقد تم تحديد مسؤولية كل جهة من الجهات ذات العلاقة بدقة وبشكل يضمن عدم تجاوز أي جهة لدور الجهات الأخرى، وعدم جواز تنفيذ أي رخصة بناء إلا من خلال مقاول معتمد عن طريق إبرام اتفاق يضمن وجود مهندس منفذ /مقيم/ مصنف أبنية لمواكبة مراحل وإجراءات وخطوات تنفيذ كل أعمال المشروع، بما في ذلك تنفيذ اختبارات السلامة ومطابقة المواصفات بالنسبة لمواد البناء وتحمل المسؤولية المتعلقة بذلك تلافياً لأي خلل، وخاصة بعد الزلزال الذي حدث في سورية العام الماضي.

اعتماد بطاقات المصارف للتسديد في محطات «محروقات» الحكومية

مصدر في «التجاري» لـ«الوطن»: لم يلغ إمكانية تسديد المواطنين لثمن البنزين نقداً

محمد راكان مصطفى

أعلن المصرف التجاري السوري عن تركيب أجهزة نقاط البيع (POS) في كل المحطات الحكومية العائدة لشركة محروقات بالمحافظات، وذلك تماشياً مع التوجه الحكومي الهادف لتشجيع التعامل المصرفي ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني في القطاعات الحيوية.

وأوضح المصرف في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه يوم أمس، أنه أصبح بإمكان عملاء المصارف العاملة في القطر تسديد ثمن البنزين المخصص لمركباتهم باستخدام البطاقات المصرفية.

وحدد البيان المصارف التي تم اعتماد البطاقات الصادرة عنها وهي المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري ومصرف التوفير، وبنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، والبنك العربي سورية وبنك الائتمان الأهلي وبنك بيبلوس سورية، وبنك سورية والخليج، وبنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك الأردن سورية وبنك فرنسبنك سورية وبنك الشرق وبنك قطر الوطني سورية، وبنك البركة سورية ومصرف الوطنية للتمويل.

مصدر في المصرف التجاري أكد لـ«الوطن» أن خيار الدفع الإلكتروني لم يلغ إمكانية تسديد المواطنين ثمن البنزين المخصص لمركباتهم نقداً، وأن تطبيق هذا الخيار جاء تماشياً مع التوجه الحكومي بزيادة انتشار الدفع الإلكتروني، وبهدف التخفيف عن المواطنين وسهولة التسديد.

الأصعر.

جولة سياحية لـ«باكستان» في سورية

ماشفج لـ«الوطن»: نطمح لإعادة بناء الخطوط الجوية بين البلدين

السفير الباكستاني: ٢٠ ألف سائح باكستاني في السنوات الماضية ونهدف لتوسيع أنواع السياحة

جلنار العلي

قال السفير الباكستاني في سورية شاهد اختر: إن الصورة التي كانت تقدم للعالم عن الحضارة السورية كانت مغلوطة ومشوهة، مشيراً إلى ضرورة الترويج للمواقع الأثرية والحضارة الموجودة في سورية، وخاصة بعد الأزمة التي مرت بها سورية لإعطاء الصورة الحقيقية عنها.

وأشار اختر في تصريح للصحفيين على هامش ورشة عمل مشتركة بين مكاتب السياحة والسفر في كل من سورية والباكستان أقامتها وزارة السياحة يوم أمس، إلى أن هذه الفعالية جاءت كثمرة للعلاقات بين وزارتي السياحة السورية والباكستانية، وهناك مساع لتعزيز تلك العلاقات والتعاون بين الجانبين، لافتاً إلى أنه تمت دعوة أعضاء مكاتب سياحية باكستانية للقيام بزيارة إلى بعض المواقع السياحية السورية والانتهاء بهذه الورشة لتقديم أفكار عما شاهدوه خلال الأسبوع الماضي في سورية، وسيلقون الضوء على الجوانب السياحية في باكستان، كما أجروا بعض المناقشات والمباحثات لنظرائهم في سورية، وذلك بهدف الترويج الأكبر للسياحة في سورية وباكستان، وخاصة مع اتساع السياحة الدينية بين البلدين، حيث قدم إلى سورية نحو ٢٠ ألف سائح باكستاني في السنوات الأخيرة، لذا يتم التطلع لتوسيع هذا المجال واستقطاب عدد أكبر من السائحين الباكستانيين إلى سورية.

معاون وزير السياحة نضال ماشفج بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الورشة هي لقاء تمهيدي بين مكاتب السياحة ومؤسسات السياحة والسفر السورية والباكستانية لعرض المنتجات والبرامج السياحية المتنوعة من الطرفين بغية إعادة بناء العلاقة السياحية المتميزة التي ربطت بين البلدين خلال الفترات الطويلة، وقد صبغ الزيارات الباكستانية إلى سورية صبغة معينة وهناك طموح لتنويع هذه الصبغة، لتكون الزيارات أشمل ولا تقتصر على نوع واحد فقط.

ولفت إلى وجود طموح في زيادة أعداد السائحين وأن يكون هناك تواصل مع شركة الطيران السورية لإعادة بناء الخطوط الجوية بين البلدين، فحالياً توجد شركة سورية وحيدة تقوم برحلة أسبوعية، لكن يجب زيادة هذه الرحلات لأن الطيران يعد أداة فعالة لتنقل السياح بشكل أسرع وزيادة أعدادهم.

من جانبه أشار رئيس اتحاد غرف السياحة طلال خضير في تصريح لـ«الوطن» إلى أن السفارة الباكستانية طلبت من وزارة السياحة استضافة عدد من أصحاب شركات السياحة والسفر في الباكستان لتنظيم جولة سياحية في سورية، وهذا ما حصل بالفعل حيث بدأت هذه الجولة من دمشق إلى أهم المواقع الأثرية والسياحية من بحر وجبال وقلاع وغير ذلك من المواقع الأهم في حمص وحلب وحماة، كما تم تذوق المأكولات السورية في كل زيارة، وذلك لاستقطاب مجموعات سياحية من باكستان لغير قصد السياحة الدينية، فالهدف هو العمل على السياحة الترفيهية والثقافية، كما عرض أصحاب المكاتب السياحية الباكستانية أهم المواقع السياحية وعوامل الجذب السياحي في باكستان.

وأكد خضير وجود تسهيلات من حيث إطلاق العمل بالفيزا الإلكترونية عن طريق المنصة الإلكترونية، فبإمكان أي شخص القدوم إلى سورية سواء عن طريق شركات سياحة وسفر أم بشكل إفرادي، كما تعمل وزارة السياحة وغرف السياحة للمشاركة بمعرض «إكسبو سورية» المزمع عقده في شهر أيلول القادم، من خلال قاعتين كبيرتين ستتواجد بهما شركات السياحة والسفر وأهم الفنادق الدولية والمنتجعات السياحية في سورية، كما سيكون مشاركة للحرفيين وأصحاب المهن التقليدية اليدوية التي تعد من أهم مقومات الجذب السياحي في سورية.

وأشار خضير إلى أنه لم يكن في السابق توجه سوري نحو الباكستان، بل كان التوجه إلى ماليزيا والفلبين وإندونيسيا، لكن اليوم يمكن العمل على ذلك من خلال ورشة اليوم التي توجد فيها مكاتب سياحية باكستانية يصل عددها إلى ٣٠ شركة تعمل في الاتجاهين، أي في استقدام المجموعات السياحية أو تصديرها.

مديرة التسويق السياحي في وزارة السياحة ربى صاصيلا، أوضحت في تصريح لـ«الوطن» أن لوزارة السياحة خطة عمل للتسويق السياحي الخارجي، والتوجه نحو أسواق صديقة وواعدة، وقد كان السوق الباكستاني من أهم الأسواق التي توجد فيها قابلية للتطوير والعمل السياحي، لذا تمت دعوة هذه المكاتب لاطلاعهم على المقومات السياحية في سورية ونقاط وعناصر الجذب السياحي والطبيعي، وقد أخذوا الانطباع الجيد والإيجابي من هذه الزيارة، لتتوج بالورشة التي أقيمت يوم أمس لعقد اتفاقيات تعاون بين البلدين وتقديم البرامج السياحية المشتركة بغرض تعزيز القدوم السياحي من الباكستان إلى سورية.

٣,٣ ملايين يورو قيمة الحيوانات المصدرة في ٧ أشهر

الزراعة لـ«الوطن»: تصدير ٣٥ ألف حيوان أليف هذا العام مقابل ١٣٢ ألفاً العام الفائت

راما العلاف

كشفت إحصائيات لـوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن إجمالي قيمة صادرات الحيوانات منذ بداية العام الجاري حتى نهاية تموز بلغت /٣,٣/ ملايين يورو، حيث تصدرت الأغنام قائمة الصادرات بقيمة /٣,١/ ملايين يورو تليها أمات الفروج بقيمة /٢٣١/ ألف يورو وأما الحيوانات الأليفة وطيور الزينة فبلغت قيمتها /٣١,٤/ ألف يورو.

ووفقاً للبيانات بلغ إجمالي صادرات الحيوانات خلال العام ٢٠٢٣ قيمة /٩٣٤/ ألف يورو إذ تصدرت أمات الفروج القائمة بقيمة تجاوزت /٨٨٢/ ألف يورو تليها الحيوانات الأليفة بقيمة تجاوزت /٤٧/ ألف يورو وأما الخيول فبلغت قيمة صادرتها /٤,٦/ آلاف يورو.

كما تشير الإحصائيات إلى تجاوز القيمة المالية للمستوردات خلال العام الجاري حتى نهاية شهر تموز ٢,٩ مليون يورو، حيث تصدرت الأبقار وذكور العجول الحية القائمة بقيمة /٢,٥/ مليون يورو تليها الأغنام الحية ذات الذيل «بيلا» بقيمة /٢٤٩/ ألف يورو وأمات بياض بقيمة /١٠٢/ ألف يورو، بينما اقتصرت مستوردات العام ٢٠٢٣ على الأبقار الحية بقيمة بـ/٢٧٢/ ألف يورو.

رئيس دائرة الحجر الصحي في وزارة الزراعة الدكتور شادي بسيسيني بين لـ«الوطن» أن مجموع صادرات الحيوانات الأليفة خلال العام ٢٠٢٤ وحتى تاريخه تجاوز الـ/٣٥/ ألف حيوان أليف، على حين بلغ مجموع صادرات الحيوانات خلال العام ٢٠٢٣ ما يقدر بـ/١٣٣/ألف حيوان أليف، مشيراً إلى أن استيراد الحيوانات الأليفة متوقف منذ العام ٢٠١٩ بقرار من وزارة الاقتصاد لأسباب تتعلق بتوفير القطع الأجنبي، في حين يتم تصدير الحيوانات الأليفة من سورية إلى عدة دول عربية وأجنبية وهي روسيا والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والعراق وسلطنة عمان ولبنان، موضحاً أنه تم تصدير /١٨/ قطاً بريا و/١٤٠/ سنجاباً خلال العام الجاري ونحو /١٩/ ألف طير زينة متنوعة و/ ١٢/ ألف من أسماك زينة و/٦/غرير و/٤,٦/ آلاف سلحفاة و/١٢/ كلباً و/٢/ دب إلى الكويت والإمارات والعراق. بينما تم تصدير /١٧٥/ أرنباً و/٣٠٠/ هامستر و/١٧٥/ سموراً و/٢٦/ نسناساً و/٢٥٠/ ضباً و/٧٥٠/ سنجاباً و/٩٦/ ألفاً من أسماك الزينة ونحو /٢٨/ ألف طير زينة متنوعة و/٧,٨/ آلاف سلحفاة و/٥/ كلاب إلى الكويت والإمارات وروسيا وقطر والعراق ولبنان وسلطنة عمان.

وأشار بسيسيني إلى وجود ٦ مزارع في سورية مرخصة وحاصلة على الموافقات اللازمة لاستيراد وتصدير وإكثار وتدريب الحيوانات تعود ملكيتهم لـ ٤ أشخاص فقط إذ يوجد في ريف دمشق ٥ مزارع وفي طرطوس مزرعة واحدة فقط، ويتم ترخيص هذه المزارع من وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ولكل مزرعة مشرف رسمي «طبيب بيطري» معتمد من السلطات البيطرية الرسمية بموجب عقد إشراف سنوي قابل للتجديد، كما تخضع تلك المزارع لإشراف السلطات البيطرية الرسمية ويتم القيام بكشوفات وجولات مستمرة عليها.

وفيما يخص الأطعمة الخاصة بالحيوانات الأليفة لفت بسيسيني إلى وجود منتجات محلية لمعامل مرخصة أصولاً من وزارة الصناعة وبأسعار مقبولة، ولكن لم ينف وجود بعض الأطعمة الأجنبية في الأسواق المحلية بشكل غير نظامي «تهريب» وبأسعار مرتفعة جداً مؤكداً أنها مخالفة وفي حال ضبطتها الضابطة العدلية لدائرة الصحة الحيوانية فسيتم تنظيم الضبط واتخاذ الإجراءات اللازمة أصولاً.

وفي سياق متصل طالب أحد أصحاب مزارع تربية الحيوانات المرخصة بعودة فتح باب استيراد الحيوانات الأليفة لأسباب عديدة أهمها أن وقف الاستيراد يشجع على لجوء التجار إلى إدخال هذه الحيوانات بطرق غير شرعية، ما يؤدي إلى وجود حيوانات غير مراقبة بيطرياً ومن مصادر قد تكون غير مطابقة لاشتراطات وزارة الزراعة وبالتالي نقل الأمراض بسبب عدم الرقابة عليها وفحصها عند الدخول غير الشرعي.

كما اشتكى منع استيراد الأطعمة المخصصة للحيوانات الأليفة «القطط والكلاب» الذي أدى إلى التركيز في إطعامها على قطاع الدواجن وإن تم إيجاد الطعام فإن معوق تكرار الأنساب يسبب حالة تسمى «التآكل الوراثي» وهي تؤدي إلى إنتاج جيل ضعيف بمستوى المواصفات والصحة بشكل عام، بالتالي فإن عدم وجود الأطعمة المناسبة لها بطرق شرعية ولجوء المربين إلى شراء هذه الأطعمة من السوق السوداء (أطعمة مهربة) أدى إلى ارتفاع التكلفة، لافتاً إلى أن الذين لا يحصلون على الأطعمة المهربة يقومون بتحضير الأطعمة من بواقي الدجاج أو اللحوم بعد طبخها وهي عملية تحتاج إلى الطاقة «غاز-كهرباء» مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة أيضاً التي تكون نحو ١٥ ألف ليرة سورية باليوم للقطة و ٢٥ ألفاً للكلب بالحد الأدنى.

وأوضح أن ترشيد البنود الجمركية عام ٢٠١٧ تم بناء على مبررين أولاً دعم وتعزيز المنتجات المحلية وهو ما لا ينطبق على الحيوانات لأن الحيوانات المعنية ليست من منشأ سوري ولا يوجد منتج محلي لدعمه بما يتوافق مع الآلية، والمبرر الثاني القطع الأجنبي وهو أيضاً لا ينطبق إذ إن معظم تجارة الحيوانات قائمة على مبدأ التبادل التجاري، ولفت إلى مناقشة وزارة الاقتصاد بالمبررات وبعد طلب من وزارة الزراعة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة تم فتح البند لمدة قصيرة ثم أعيد إغلاقه من دون ذكر الأسباب الموجبة.